# المكتبات ومراكز المعلومات القانونية فى مصر
## (رسالة ماجستير) (١)

عرض د. زين عبد الهادى

**مقدمة:**

يؤدى القانون دوراً مهمـــاً فى بناء وقيام المجتمعات وأنقائها، وتعتبر المكتبات ومراكز المعلومات مؤسسات اختزانية للقانون، سواء للنصوص الأصلية والأصيلة، أو للعلوم الأخرى ذات العلاقة بالقانون، وأصبحت مع الوقت أداة أساسية تيسر للعاملين والمهتمين به تداوله والإفادة منه، فهى تفيد المشرعين عند بناء أو تعديل قانون وضعى حالى، وتفيد القضاة والمحامين، فليس ممكناً للقاضى أن يتبين وجه الحق فيما يثار أمامه من خصومات، إلا إذا توافرت لديه كافة المعلومات القانونية التى تكشف عناصر الدعوة من ناحية الواقع ومن ناحية القانون.

**أهمية الدراسة:**

وعلى الرغم من هذه الأهمية السابقه ذكرها فى تيسير وتداول المعلومات القانونية، والإفادة منها، إلا أنه فى عصر يواجه العامل والمهتم بالقانون كثيراً من المشاكل التى تعوق تداوله للمعلومات القانونية والإفادة منها، والتى من أهمها:

ـ الكمية الهائلة من التشريعات والقوانين التى تصـدر بصفـة مستمـرة ومـا يصاحـب ذلك مـن تعديلات كثيرة على البعض منها.

ـ الكمية الهائلة من الأحكام القضائية التى لاتجد إلى النشر سبيلاً.

ـ الاختلاف المتباين بين التشريعات والقوانين المطبقة فى الدول.

ـ وأخيراً الارتفاع فى أسعار مصادر المعلومات القانونية.

لقد أثرت هذه المشكلات على المؤسسات الثانوية عن طريقين:

١ ـ بطء عمليات التقاضى فى مصر.

٢ ـ تأثر الإنتاج الفكرى المصرى الصادر فى بعض فروع القانون مما سبب عجزاً للباحثين فى الحصول على ما يريدون من تشريعات وأحكام.

ويرى ـ الباحث ـ أن هذه المشكلات يقع تذليلها على عاتق المكتبات ومراكز المعلومات القانونية، وهى وفقاً لرؤياه فى هذا العمل الأكاديمى المنوط بها تيسير تداول المعلومات القانونية والإفادة منها ولهذا فقد افترض قصوراً فى أداء المكتبات ومراكز المعلومات القانونية فى مصر، ومن هنا كانت هذه الدراسة.

وسواء اتفقت معه أو اختلفت، فإن القصور واضح فى هذه المؤسسات بدءاً من غابة التشريعات التى وصلت إلى أكثر من ٦٠ ألف تشريع إلى غابة الأحكام القضائية الصادرة، التى بدأ العمل يجرى على قدم وساق للتحكم بها من خلال قاعٰ

(١) رؤوف عبد الحفيظ محمد مصطفى. المكتبات ومراكز المعلومات القانونية فى مصر: دراسة تحليلية. إشراف شعبان عبد خليفة القاهرة: ر. ع . محمد مصطفى، ١٩٩٨. ٢٧٦ص. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ـ كلية الآداب ـ قسم والوثائق والمعلومات.

بيانات أحكام محكمة النقض وقاعدة بيانات المحامى النشرتى، أما فيما يتعلق بمؤسسات الاختزان الخاصة بأبحاث علم القانون ودراساته وبالقانون نفسه فإنها لم تدرس بالقدر الكافى الذى يمنحنا الفرصة لإعادة تنظيم هذه المؤسسات والعناية بها ومن ثم قيامها بممارسة دورها المنوط بها فى هذا المجتمع.

وربما كانت هناك بعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع من بعيد فى مصر ،وهما على وجه التحديد عمل ثناء فرحات عام ١٩٨٩ المتعلق بخدمات المعلومات بمجلس الشعب والشورى، والدراسة أو العمل الثانى كان رسالة الماجستير الخاصة بسرفيناز حافظ عام ١٩٩١ وهى متصلة بالإنتاج الفكرى الصادر فى مصر فى مجال القانون، وهاتان الدراستان يمسان موضوع المكتبات ومراكز المعلومات القانونية على استحياء ودون الدخول فى قلبه للتعرف على ما به، وهى المشقة التى تحملها الباحث فى هذه الدراسة ومن وراءه أستاذ المكتبات والمعلومات الدكتور/ شعبان خليفة كمشرف عليها.

## محتويات الدراسة:

احتوت الدراسة إضافة إلى المقدمة على ثمانية فصول وخاتمة، خصص الباحث الفصل الأول منها للتعريف بماهية المكتبات ومراكز المعلومات القانونية وأهميتها، لاستنباط مجموعة أهدافها ووظائفها من خلال التعرف على طبيعة وأهداف المؤسسات القانونية الأم التى تتضمنها، وربما تكمن أهمية هذا الفصل فى أنه يمكن من خلاله التعرف على بيئة الدراسة.

أما الفصل الثانى فيتناول مواقع وتجهيزات مبانى المكتبات ومراكز المعلومات القانونية وذلك على ضوء الأسس والمعايير والمقاييس الواجب توافرها فى هذا الشأن.

الفصل الثالث يتناول الباحث البناء التنظيمى للمؤسسات الأم التى تضم المكتبات ومراكز المعلومات القانونية ومن ثم مدى اعتراف هذه المؤسسات بأهمية الأنشطة التى تقدمها تلك المكتبات ومراكز المعلومات لتحقيق أهدافها، كما يتناول أيضاً التنظيم والهياكل الإدارية لهذه المؤسسات.

وفى الفصل الرابع يتعرض الباحث لماهية مصادر المعلومات القانونية وأهم الأسس والمبادئ المتبعة فى سياسة وإجراءات بناء وتنمية المجموعات ومقاييس الاتجاهات العددية والنوعية لهذه المجموعات على ضوء المعايير الدولية.

وفى الفصل الخامس يهتم الباحث بدراسة أوضاع وعمليات الإعداد الفنى فى المكتبات ومراكز المعلومات القانونية، وبالتالى فهو يجيب على تساؤل هام تتعرض له الدراسة هل العمليات الفنية المتبعة ساعدت على إتاحة مصادر المعلومات المختلفة أمام الباحثين، وهل تختلف هذه العمليات من موقع إلى آخر، إلى آخر هذه التساؤلات!.

وخصص الباحث الفصل السادس لدراسة خدمات المعلومات التى تقدمها المؤسسات محل الدراسة، وأساليب تقديم هذه الخدمات ويتعرض للمشكلات والمعوقات التى تعترض سبل أداء هذه الخدمات.

وفى الفصل السابع وهو يعتبر من أفضل فصول الرسالة فقد خصصه الباحث لدراسة بنوك وقواعد المعلومات القانونية، حيث يبدأ بالتعريف بها مع بيان أهم وظائفها وأنواعها ومجموعة العناصر المكونة لها والمستفيدين منها مع عرض لأهم بنوك وقواعد المعلومات القانونية فى الخارج؛ ثم فى مصر، من حيث نشأتها وأهدافها ومكوناتها والمستفيدين منها، مع دراسة كيفية تعزيز عمليات الإفادة منها.

وفى الفصل الأخير يتناول الباحث موضوع دراسة المستفيدين من هذه المؤسسات بهدف التعرف

على مدى نجاحها فى تحقيق أهدافها ووظائفها، وتنتهى الرسالة بمجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بهذه النوعية من المؤسسات فى مصر ولعل من أهم هذه التوصيات:

١ ـ تحسين أوضاع مواقع وسعة وتجهيزات مبانى المكتبات القانونية.

٢ ـ الاستقلال الإدارى لمكتبات ومراكز المعلومات القانونية.

٣ ـ مركزية الأعمال الفنية فى هذه النوعية من المكتبات.

٤ ـ إعادة النظر فى مجموعات هذه المكتبات والمراكز سواء بالتنقية أو الاستبعاد وإعادة بناء المجموعات على أسس سليمة وإنشاء أقسام لتنمية المجموعات وزيادة موازنة هذه المكتبات.

٥ ـ إنشاء أقسام للإعداد الفنى بالتوازى مع عملية مركزية الإعداد الفنى.

٦ ـ إعادة النظر فى طبيعة ونوعية الخدمات التى تقدم فى هذه المكتبات والمراكز والارتفاع بمستويات أداء تقديم الخدمات.

٧ ـ استخدام خدمات المعلومات ذات القيمة المضافة خاصة المتعلقة باستخدام قواعد البيانات على الخط المباشر والاستفادة بخدمات قواعد وبنوك المعلومات المحلية والدولية.

ولعل هذه الدراسة تعرض صورة حقيقة لأوضاع هذه النوعية من المؤسسات إلاّ أنه يؤخذ على الباحث أنه على الرغم من تشريحه بشكل دقيق لمشكلات وقضايا هذه المؤسسات، إلاّ أن بعض توصياته لم تكن على مستوى وما توصل إليه من نتائج، وإن كان فى توصيات أخرى قد قدم حلولاً ناجحة لمشكلات مزمنة تواجهها هذه المكتبات.

ولعله من نافلة القول بأن هذه الدراسة تشكل ضلعاً هاماً فى التأسيس لعلم مكتبات قانونية فى مصر، قد يفكر الباحث فى إضافة ضلع آخر لها فى دراسته للدكتوراه بإذن الله.

❄ ❄ ❄